دور شـركات القطـاع الخاص في تمويل مشـروعات البنـى التحتيـة

م .د.علي حسين كعود
كلية الحقوق/جامعة تكريت
Aljumaily1984@yahoo.com
٠٧٧٠٢٠٣٦١٨٨

م.م. عماد نايف تركي
كلية الحقوق/جامعة تكريت
emade483@yahoo.com
٠٧٧٠٨٢١٣٣٨٠

المستخلص :

تلعب مشروعات البنى التحتية التي تمول عن طريق القطاع الخاص دوراً فعالاً في النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير الخدمات الاجتماعية والعمرانية وغيرها من القطاعات الخدمية من اجل تحقيق حياة مرفهة وواقع افضل للعيش الكريم في مختلف المجتمعات والتي لا تقصر اهميتها داخل الدولة فقط بل تمتد الى ابعد من ذلك من خلال استقطابها للاستثمارات الاجنبية والتي تحقق بدورها ارباح عالية تشكل احد الأطر الرئيسية للتجارة على الصعيد الدولي ، لذلك فلا يمكن الاعتماد على امكانيات القطاع العام لوحده بل لابد من اللجوء الى القطاع الخاص في تقديم التمويل لمشاريع البنى التحتية التي تحتاج الى استثمارات ضخمة لتغطية التكاليف اللازمة لأنشاء المشاريع ، وقد تناولنا كل ذلك في مبحثين ، المبحث الاول عن ماهية مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص من خلال التعريف بمشروعات البنى التحتية وخصائصها في مطلب اول ومن ثم بيان اهميتها ودوافع تمويلها من القطاع الخاص في مطلب ثان ، ومن ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى الدور الذي تلعبه شركة المشروع في تمويل مشروعات البنى التحتية ، وذلك في مطلبين ، الاول عن مفهوم شركة المشروع وضماناتها القانونية ، بينما خصصنا الثاني عن آلية التمويل .

Abstract

Infrastructure projects financed by the private sector play an active role To promote economic development through its contribution to the provision of social and urban services And other service sectors in order to achieve a luxurious life and a better reality for a decent living in The various societies , which are not only important within the state, but extend beyond that through Attracting foreign investment, which in turn generates high profits, is one of the main frameworks For trade at the international level, so can not rely on the potential of the public sector alone, but must From resorting to the private sector to provide funding for infrastructure projects that need to be Huge investments to cover the costs required for the establishment of projects, we have all dealt with in First, what are the privately funded infrastructure projects Through the definition of infrastructure projects and their characteristics in the first demand and then the importance And the motives of funding them from the private sector in the second demand, and then we discussed in the second section to The role played by the project company in the financing of infrastructure projects, in two cases, The first is about the concept of the project company and its legal guarantees, while the second is devoted to the financing mechanism .

المقدمة :

تلعب مشروعات البنى التحتية التي تمول عن طريق القطاع الخاص دوراً فاعلاً في النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تطوير الخدمات التي من شأنها تطوير الامكانات العمرانية والاجتماعية من اجل تحقيق حياة مرفهة وواقع افضل للعيش الكريم في مختلف المجتمعات التي تحتاج الى اسهاب في الشرح لبيان هدف البحث واهمية البحث وفي النهاية تقسيمات البحث :

١ـ اهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اهمية مشروعات البنى التحتية بشكل عام والتي لا تقتصر اهميتها من خلال الدولة فقط بل تمتد الى ابعد من ذلك من خلال استقطابها للاستثمارات الاجنبية والتي تحقق بدورها ارباح مالية تشكل احد الاطر الرئيسية للاستثمار على الصعيد الدولي.

٢ـ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ان مشروعات البنى التحتية في العراق تكاد تكون معدومة على الرغم من الثروات الهائلة التي يمتلكها ، ويعزى سبب ذلك الى كثرة الحروب والازمات التي مر بها البلد ، لذلك فلا يمكن الاعتماد على امكانيات القطاع العام لوحدة بل لا بد من اللجوء الى القطاع الخاص ايضاً في تقديم التمويل لمشاريع البنى التحتية التي تحتاج الى استثمارات ضخمة لتغطية التكاليف اللازمة لأنشاء المشاريع.

٣ـ فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان مشاريع البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص تلعب دوراً بارزاً في انعاش الوضع الاقتصادي داخل البلد عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية بتوفير المناخ الملائم لها بما يساعد في توفير قطاعات خدمية في شتى المجالات وهذا يتطلب تكثيف الجهود من جانب السلطات المختصة في الاسراع بتنظيم القانون الخاص بمشاريع البنى التحتية والاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص في تمويل المشاريع ، كون القطاع العام للدولة يمر بحالة عجز مالي كبير نتيجة الازمات التي تعصف بواقع البلد.

٤ـ منهج الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه الى اتباع المنهج الوصفي المقارن والتحليلي لمشكلة البحث وتطبيقاتها في العراق بالشكل الذي يسمح لنا بالوصول الى انجح الحلول وافضل السبل لحل مشكلة البحث .

٥ـ خطة البحث: في سبيل ذلك سيتم تقسيم الدراسة على مبحثين وفق الاتي:

المبحث الاول : ماهية مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص.

المطلب الاول: مفهوم مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص وخصائصها.

المطلب الثاني:ـ اهمية مشروعات البنى التحتية ودوافع تمويلها من القطاع الخاص.

المبحث الثاني:ـ تمويل مشروعات البنى لتحتية عن طريق القطاع الخاص.

المطلب الاول :ـ مفهوم شركة المشروع وضماناتها القانونية.

المطلب الثاني:ـ آلية تمويل القطاع الخاص لمشروعات البنى التحتية.

الخاتمة : النتائج والتوصيات

المبحث الاول
ماهية مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص

تعد مشروعات البنى التحتية الممولة عن طريق القطاع الخاص من المقومات التي تلعب دور بارزاً وفاعل في تلبية متطلبات التطور الاقتصادي القومي بقطاعاته المختلفة نظراً لمساهمتها في انشاء المشاريع الاستثمارية بما يضمن دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المجتمع.

ولكون القطاع العام يعاني من حالات الاخفاق وضعف درجة الكفاءة والاهمال وتخصيص مبالغ دون ان يكون هناك انجاز واضح ، ظهرت الحاجة الى قرار سياسة استثمار القطاع الخاص في اقامة وانشاء مشاريع البنى التحتية كون القطاع الخاص يتميز بعدة عناصر اهمها الكفاءة والخدمات ورؤوس اموال كبيرة تسهم في انجاح هذه المشاريع المستديمة.

المطلب الاول
التعريف بمشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص وخصائصها

سوف نتناول في هذا المطلب عرضاً لتعريف مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص وكذلك بيان لاهم الخصائص التي تمتاز بها تلك المشروعات وذلك في فرعين ، نتناول في الفرع الاول تعريف مشروعات البنى التحتية ، اما الفرع الثاني يكون عن خصائص مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص.

الفرع الاول
التعريف بمشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص

تعد مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص عاملاً اساسياً وضرورياً من عوامل التنمية الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على تطويرها وازدهارها بما يلبي حاجة المجتمع من خدمات البنى التحتية.

تعرف مشروعات البنى التحتية بانها مجموعة من الخدمات والمنشآت والشبكات التي يستلزم توافرها ضمن المدن والمناطق الحضرية والتي بغيابها يتعذر ممارسة أي شكل من اشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي بمستوى من الكفاءة[١].

ويطلق البعض الاخر [٢] على مشروعات البنى التحتية بانها عقود مرافق عامة(عقود ادارية) تستهدف تحقيق النفع العام بانتظام وباضطراد وتكون خاضعة لأشراف السلطة التنفيذية في الدولة.

ويلاحظ على هذا التعريف انه اعتبر مشروعات البنى التحتية من عقود القانون العام وليس الخاص ، وعلى الرغم من انها تخضع لقانون الاستثمار والقانون التجاري وتعد من قبيل الاعمال التجارية ، خاصة وان بعض الفقهاء والباحثون [٣] اعتبرها من عقود القانون الخاص التي تخضع لأحكام القانون المدني والقانون التجاري مستندين في ذلك على عدة حجج اهمها انه في مشروعات البنى التحتية تثبت ملكية المشروع للشركة القائمة على تنفيذه ويكون لها حق التصرف بكافة اشكاله ،

---

[١] - محمد عبد الواحد سالم ، جدوى التقويم المحاسبي لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في مشروعات البنية الاساسية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٥.

[٢] - د. احمد خلف حسين الدخيل، د. ذنون يونس صالح، مزايا عقود الدفع بالأجل في مشروع قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٣، ص٧ .

[٣] - د. هاني صلاح سري الدين ، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٢٤٤.

ويعزى سبب ذلك ان المرفق العام قد تم انجازه برؤوس اموال تابعة لمستثمرين من القطاع الخاص.

واورد البنك الدولي ايضاً تعريف لمشروعات البنى التحتية بانها (المشروعات التي تتمثل في مجموعات المنشآت والشركات والخدمات التي يجب ان تتوفر بالمدن والمناطق الحضرية التي لا يمكن من دون وجودها ممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة، وتشكل منتجاتها سلعاً وخدمات وفي بعض الاحيان ذات طبيعة احتكارية تقدمها الحكومة وتنقسم الى بنية تحتية اقتصادية وبنية تحتية اجتماعية [١] .

وتعد ايضاً مشروعات البنى التحتية اداة اساسية في احداث التغيير الهيكلي في بناء الاقتصاد القومي ، ولها دوراً في مرحلة الانتاج لذلك يتم التركيز كثيراً بتقديم خدمات ومنتجات وسطية تقوم عليها صناعات اخرى، وبدونها تكون عملية انتاج السلع بشكلها النهائي في غاية من الصعوبة والتعقيد، وفي حالة قيام الجهات نتيجة التصدي لما توفره مشروعات البنى التحتية من خدمات ، فان هذا سينعكس على دفع تكاليف الانتاج للحد الذي يتعذر معه المنافسة ضمن السوق الذي يحكمه جهاز الثمن[٢].

عرفت احكام الاونسيترال التشريعي، مشاريع البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص بانها تصميم مرافق جديدة للبنية التحتية وتشييدها واعدادها وتشغيلها او اصلاح مرافق وجوده البنية التحتية او تحديثها او توسيعها او تشغيلها [٣].

من خلال جملة التعريفات التي اوردناها نستطيع القول بان مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص هي عبارة عن عقود استثمارية تخضع لإدارة ورقابة الدولة لغرض توفير خدمات اقتصادية واجتماعية للأفراد وهي ذات طبيعة مختلفة من حيث خضوعها لأحكام القانون الخاص والعام على اعتبار ان هنالك شركة مالكة للمشروع وهي مصدر التمويل ويكون لها حق التصرف التام طيلة فترة العقد والذي بانتهائه تتحول الملكية للقطاع العام وبذلك يصبح خاضعاً لأحكام القانون العام.

الفرع الثاني
خصائص مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص

تتميز مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص بجملة من الخصائص المتأتية من خلال دورها الفاعل في النهوض بالتنمية الاقتصادية داخل الدولة وفيما يلي نستعرض لاهم تلك الخصائص :-

اولاً:- دعم ومساندة الدولة في التقليل من الاعتماد على الموازنة العامة:

ان عملية تمويل مشاريع البنى التحتية من قبل القطاع الخاص تعطي للدولة الفرصة بان تتولى تخصيص مواردها في مجالات انتاجية اخرى تخرجها من دائرة الدعم المستمر لمشروعات البنى التحتية ويكون لها تركيز اكثر على الجوانب المتعلقة بقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتنمية البشرية[٤].

---

[١] - الموقع الالكتروني الخاص بالبنك الدولي www.albankaldawli.org

[٢] -د. سيدي محمود ولد سيدي ، المشاكل الهيكلية للتنمية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص١٨٦.

[٣] - الموقع الالكتروني الخاص بأحكام الاونسترال التشريعي http/www.uncitral.org

[٤]- د. محسن احمد الخضيري، مشروعات البنية الاساسية الممولة ذاتيا من القطاع الخاص، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٣٢.

اذن تبين لنا من خلال هذه الخاصية ان الدولة كلما لجأت الى تمويل مشاريعه عن طريق القطاع الخاص وسد حاجة الافراد من المشاريع الحيوية التي تكون بأمس الحاجة لها كلما ادى ذلك الى تقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة من تأثير في تقليل عمليات الانفاق العام لتجنب الاقتراض الحكومي.

لا يقتصر دور الدولة على الرقابة والتوجيه على المشروعات الممولة من القطاع الخاص ، وقد تتعارض مصلحة الدولة مع القطاع الخاص الذي يسعى لتحقيق الربح الكبير باقل التكاليف ويكون له نصيب لا بئس به من السيطرة والتحكم بالمشروع، كما قد يتهرب القطاع الخاص من المخاطر عندما يقوم بنقلها الى الطرف الاخر المتمثل بالدولة وفي نفس الوقت يصر على الاحتفاظ بأصول المشروع لفترة طويلة[١].

ثانياً:- ارتباط تمويل المشروعات بعناصر اصولها وليس اطرافها:

ان عملية تمويل المشروعات من قبل مؤسسات التمويل لها عدة طرق وتعليمات دولية من حيث تركيز التمويل على اصول المشروع وليس على اطرافه ففي هذه الحالة تكون عملية التمويل ملتصقة بجوهر المشروع ويكون ذلك عن طريق مؤسسات التمويل التي يكون لها الدور الفاعل والرئيسي في تسديد اصل القرض وفوائده والتدفقات النقدية ومقدار الارباح التي يديرها المشروع بعد انجازه وتشغيله ، وفيما يخص قرض التمويل فان وفاء قيمته لا تعتمد على ائتمان المساهمين في الشركة مالكة المشروع بشكل رئيسي وانما تعتمد على الاداء الاقتصادي والفني، ولا يترتب أي التزام او تبعات قانونية على المساهمين في شركة المشروع من ناحية الوفاء بقيمة القرض وفوائده في حال تبين ان التدفقات النقدية التي ينتجها المشروع بعد تشغيله ليست كافية لتسديد مبلغ القرض[٢].

من خلال ذلك يتضح ان دور القطاع الخاص في تمويل المشروع يجب ان ينصب بشكل رئيسي على ذات المشروع وان لا تخصص مبالغ القرض لصالح اطراف المشروع كأن تستخدمه الدولة لمشاريع خدمية اخرى او يستخدمه مالك المشروع بغير الطريقة التي تم تخصصها لإنجاز وتشغيل المشروع ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها، وفي نفس الوقت ان المساهمين في الشركة مالكة المشروع لا يتحملون تسديد مبلغ القرض وانما يعتمد ذلك على قدرة المشروع الانتاجية بعد إنجازه وحجم السيولة النقدية التي يحققها بما يساعد في سداد قروض التمويل.

المطلب الثاني

اهمية مشروعات البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص

تتميز مشروعات البنى التحتية بأهمية كبيرة من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن لأي مجتمع ان ينعم بحياة كريمة مرفهة بدون خدمات الكهرباء والماء والنقل والمطارات والصحة والاتصالات وغيرها من مشروعات البنية الأساسية التي يكون لها الاثر الفاعل في رفع معدلات التنمية وتحسين ظروف المعيشة للأفراد من خلال القضاء على البطالة ورفع الناتج المحلي للاقتصاد القومي [٣].

إن اهمية مشروعات البنى التحتية تتجلى بشكل واضح في الدول النامية التي تكون بأمس الحاجة الى الخدمات التي توفرها تلك المشروعات خاصة وان حكومات هذه الدول تعاني من حالة

---

[١] - د. هاني سري الدين ، التنظيم القانوني لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٩.

[٢] - المرجع نفسه ، ص٥٠.

[٣] - د. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٢.

عجز كبير في الموارد والموازنة العامة لذا يكون للقطاع الخاص المحلي والاجنبي [١] دور كبير في تمويل تلك المشروعات وفي ذات الوقت فان القطاع العام يحقق فائدة ونفع كبيرين من جراء استخدام القطاع الخاص لموارد الدولة كالمواد الخام الايدي العاملة والتكنولوجيا المتطورة التي تزيد من تقدم المجتمع وازدهارها بشكل واضح وكبير وهذا ما يحدث نهضة اقتصادية بموجبها يتم القضاء على الفقر والتخلف.

واصبح دور الدولة يقتصر على التوجيه والاشراف على مشروعات البنى التحتية بعد ان كانت هي من تقوم بتقديم مشروعات البنى التحتية قبل ظهور البدائل المتمثلة بالقطاع الخاص، وسرعان ما انتشر ذلك بشكل واسع وسريع في البلدان الصناعية كأوربا الشرقية وامريكا اللاتينية وبعض بلدان شرق اسيا، حيث ان مشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي يرفع ن مستوى المعيشة ويحقق معدلات التنمية المنشودة من خلال استخدام اساليب اكثر كفاءة واقل تكلفة في تقديم خدمات البنى التحتية[٢].

الفرع الثاني
دوافع تمويل مشروعات البنى التحتية من القطاع الخاص

يقدم القطاع الخاص حلول لكثير من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها بعض الدول خاصة قطاعات مشاريع البنى التحتية، وهذا ما دفع بتلك الدول الاعتماد عليه بشكل كبير لتمويل تلك المشاريع ودعمها ، حيث يحد من الديون الخارجية خاصة في الدول النامية التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها والتي تفتقر لمشاريع البنى التحتية على الرغم من اهميتها في التنمية وتخفيف جانب الفقر في الوقت الذي يكون فيه عائد هذه المشاريع ضئيل لكون فوائدها تستنزف كأقساط للديون الخارجية، لذلك فان تولي القطاع الخاص مهمة تمويل تلك المشروعات سيساعد على الحد من القروض الخارجية خاصة وان اغلب البنوك العالمية لا تقدم القروض إلا للمشاريع التي تتمتع بقدرة على الوفاء وسداد تلك الديون وهذا ما دفع اغلب دول لعالم إفساح المجال أمام القطاع الخاص في إنشاء وتمويل مشاريع البنى التحتية[٣].

ومن المبررات التي تدفع اغلب دول العالم الى تمويل مشاريع البنى التحتية من القطاع الخاص كون هذا التمويل هو من خارج موازنة الدولة مما يلعب دور فاعل في تخفيض عجز تلك الموازنة من خلال تقليل الانفاق العام والاقتراض الحكومي.

ويسهم القطاع الخاص ايضاً في نقل التكنولوجيا الحديثة للدولة، ويتجلى ذلك من خلال استخدام شركة المشروع لأفضل الوسائل والتقنيات المتطورة في العالم عند تعاقدها مع جهة الادارة لتحقيق اكبر قدر من المكاسب الاقتصادية (الارباح) [٤].

يعد العراق من بين الدول التي شجعت على تفعيل دور القطاع الخاص في انشاء وادارة مشاريع البنى التحتية حيث نصت الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤) الى وضع برامج متكاملة لتحقيق اصلاح اقتصادي ومالي واداري وتفعيل مشاركة الدولة مع القطاع الخاص من خلال قيامها بتأمين الاستقرار الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة واستكمال البنى التحتية، وتضمنت ايضاً

---

[١] - للقطاع الخاص الاجنبي دور كبير في تمويل مشروعات البنى التحتية ويتضح ذلك من خلال الاستفادة من القدرات المالية الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع ، لذا فان دخول مستثمرين القطاع الاجنبي في مجال انشاء مشروعات البني التحتية امر ضروري وذلك للاستفادة من نسبة قيمة المبالغ التي يتم ايداعها في البنوك المحلية.
٢- للمزيد انظر د. سلطان ابو علي، الاثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الاساسية والاجتماعية ، ط١، منشورات الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت ، ٢٠٠٢، ص١٦٣.

[٢] - د. هاني سري الدين ، مرجع سابق ، ص١٠.

[٣] - الموقع الالكتروني الخاص بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:
http//acpss.ahram.org.eg

[٤] - د. هاني سري الدين ، مصدر سابق ، ص١٨٧.

النص على تشجيع القطاع الخاص ودعمه ليتولى عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع الاستثمار في خدمات قطاع الصحة والتعليم والدخول الى قطاعات اخرى تم احتكارها من قبل الدولة سابقاً ، ويلاحظ من بنود الخطة الخمسية انها منحت القطاع الخاص دور كبير ورفعت من مقدار مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، من خلال وضع رؤى جديدة للدخول في شراكة مع القطاع العام بما يحقق التنمية الشاملة واعطاء مزيد من الاهتمام للقطاع الخاص من خلال التوجه نحو الاستثمار في مجالات شتى[١].

اما الدستور العراقي الحالي فقد شجع هو الاخر على تنشيط دور القطاع الخاص حيث تناولت بعض نصوصه [٢] توضيح ذلك، الا انه من وجهة نظرنا فان الملاحظ على القطاع الخاص في بلدنا انه مهمش بشكل كبير ولم نجد أي دور له في ارض الواقع وقلة القوانين والنصوص التي تكفل تنظيمه على الرغم من اهميته والمزايا الكبيرة التي يتمتع بها والتي اشرنا لها سابقاً، لذا نطالب من المشرع ان يكفل تنظيمه بشكل اكبر وتوفير حماية قانونية لأصحاب شركات المشاريع الخاصة للنهوض بواقع افضل وخدمات اوسع ومواكبة الحياة العصرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني
تمويل مشروعات البنى التحتية عن طريق القطاع الخاص

نظراً للدور المؤثر والفاعل لمشروعات البنى التحتية على التنمية الاقتصادية ، فأنها تتطلب اتفاقات وتعاقدات خاصة من حيث التمويل والتخطيط والدراسة، وهذا يدفع الدولة الى ابرام اتفاقات خاصة مع شخص من اشخاص القانون الخاص يطلق عليه شركة المشروع بمنحها عقد الترخيص والتي تلتزم بموجبه بتمويل وتنفيذ المشروع والذي يتمثل بمرفق من مرافق البنى التحتية.

الفرع الاول
مفهوم شركة المشروع

تعد شركة المشروع (الشخص المعنوي الخاص) الطرف الثاني في عقود مشاريع البنى التحتية والتي تلتزم بتمويل تنفيذ تلك المشروعات ، وهي صاحبة الامتياز التي تنشأ من تجمع مالي يتكون من مجموعة شركات من القطاع الخاص يطلق عليه (الكونسرتيوم) [٣] ، ويتولى هذا التجمع[٤] اعداد دراسة جدوى للمشروع ويتتبع ذلك تقديم العروض الخاصة بتنفيذه ، وعند موافقة الدولة المضيفة على العرض تقوم شركة المشروع بأبرام تقدمها.

يقوم المساهمين في شركة المشروع عن طريق الاتفاق فيما بينهم بتنظيم كافة الاجراءات التي تحكم عمل الشركة من حيث الادارة وحقوق الملكية الصناعية ، والتنازل عن الاسهم ، وايضاً ما

---

[١] - مؤشرات تنمية القطاع الخاص – الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤).

[٢] - نصت المادة (٢٥) من الدستور العراقي الحالي على (تكفل الدولة إصلاح اقتصاد العراق وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنوع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) . ونصت ايضا المادة (٢٦) على (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون) .

[٣] يعرف الكونسرتيوم بانه (اتفاق تعاقدي تعهد فيه مجموعة من الشركات معاً لتنفيذ مشروع الاندماج في كيان قانوني مستقل) للمزيد انظر د. هاني سري الدين ، مصدر سابق ، ص١٠٩ وما بعدها.

[٤] - يقصد بالتجمع ، الاطراف التابعة لشركة المشروع والتي تشكل في مجموعها وحدة عمل سابقة على التعاقد تكون معنية بالاتفاقيات التعاقدية الخاصة بالمشروع مثل شركات المقاولات وشركات التوريد والشركات الهندسية ..الخ وتكون مساهمتها في المشروع من خلال دعمه بالخبرات والمال والمعدات مقابل حصولها على نسبة من الارباح المتوقعة .
انظر د. سمير محمد عبد العزيز ، نظام البناء والاستغلال ونقل الملكية (Bot) لتمويل وادارة وتحديث مشروعات البنية الاساسية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧، ص١٢.

يخص منع المنافسة بين الشركة والمساهمين قد اكد العمل الدولي على ذلك من خلال ادراج عدة بنود تخص عمل المساهمين في مشروعات البنى التحتية [١].

وقد تنتمي شركة المشروع الى اكثر من دولة وهذا يمثل جانب ايجابي له اهمية كبيرة تمكن شركة المشروع من الحصول على ضمانات من ناحية القروض المصرفية ومصادر التمويل[٢] اذ لا يمكن لشركة واحدة ان تتحمل المخاطر والتمويل لوحدها خاصة ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية الضخمة التي تحتاج الى تمويل وتنفيذ من قبل شركات مالياً وتنتمي الى اكثر من جهة عالمية .وعليه يمكن القول بان شركة المشروع هي (شركة تتكون من تجمع مالي تابع لعدة اطراف تتفق مع الدولة المضيفة مانحة الامتياز على تصميم مشروع معين وبناءه وادارته وتشكيله).

الفرع الثاني
الضمانات القانونية لشركة المشروع

ان مشروعات البنى التحتية لها دول مضيفة تقف خلفها وتساندها وهي تعد المالك الحقيقي للمشروعات والتي تحل كافة المعوقات والمخاطر التي تعتريها ، وبموجب ملكيتها للأرض المرفق ، فأنها قد تتنازل بشكل مؤقت عن هذه الملكية عند قيامها بمنح حق امتياز على المشروع وتحديد ضوابط استخدامه ومدى الانتفاع به [٣].

ومن واجب الدولة المضيفة اعداد قوانين واضحة تكفل للقطاع الخاص القيام بتمويل المشاريع بأمان، حيث تحتاج مشاريع البنى التحتية الى ثبات واستقرار وذلك لطول المدة التي تحتاجها لإكمال عملية التنفيذ دون أي مشاكل وتعثرات[٤] وهذا يدفعنا الى مطالبة المشرع بوضع قوانين [٥] توفر بيئة امنة للقطاع الخاص الاجنبي والمحلي .

---

[١] - حيث تتمثل هذه البنود بما يلي :
١- غرض الشركة . ٢- راس مال الشركة ومساهمتها الشركاء فيها . ٣- توزيع العائد النقدي . ٤- تعهدات والتزامات المسامين .٥- تعارض المصالح . ٦- الالتزام بالمحافظة على السرية . ٧- نقل المشروع بحالة جيدة الى الجهة المانحة عند انتهاء مدة الامتياز . ٨- تسوية المنازعات الناشئة عن اتفاق المساهمين.
انظر د. هاني سري الدين ، مصدر سابق ، ص١١٠.

[٢] - د. مروان القطب ، طرق خصخصة المرافق العامة ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢٩٧.

[٣] - د. محسن احمد الخضيري ، الديون المتعثرة (الاسباب والعلاج) ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٣٧.

[٤] - ايهاب السيد يوسف ، النظام القانوني لعقود انشاءات البنية الاساسية عن طريق التمويل الخاص ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣، ص١٧٧.

[٥] - نص قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في المادة (٢٧) على ((ان المنازعات الناشئة بين اطراف الاستثمار يخضع لأحكام القانون العراقي ما لم يتفقوا على خلاف ذلك)).
وهذا دليل على ان المشرع العراقي اعطى الخيار لأطراف التعاقد في اختيار الوسيلة الاكثر ملائمة لحل النزاع قبل اللجوء للقانون الوطني.
الا ان القانون الوطني قد يثير مخاوف المتعاقد عندما يكون اجنبياً (شركة التمويل) وهذا يدفعها باللجوء الى الوسائل البديلة كالتحكيم، والذي يمتاز بالسرعة في فصل النزاع وقلة التكلفة ، وسهولة الاجراءات ، حيث تعد هذه المزايا من العوامل المهمة في انتشار مراكز التحكيم في اغلب دول العالم ، للاستفادة من الخدمات التي تقدمها في حسم المنازعات خاصة ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية الممولة في القطاع الخاص. ما أشارت اليه المادة(٢٥) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ بشأن مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية ، حيث يطبق قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا من جهة الموطن ، اذا إذا اختلفا فسيسري قانون الدولة التي ابرم فيها العقد، ما لم يتفق المتعاقدان على تطبيق قانون اخر.
وبينت المادة (٢٥١) من قانون المرافعات المدنية العراقي بجواز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين، وكذلك في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين.

تنطوي مهمة الدولة المضيفة للمشروع على منح التراخيص والموافقات اللازمة لأنشائه، وتهيئة كافة الامور الضرورية التي تساعد الشركة على انجاز مهامها على اتم صورة[١].

ولا يمكن تصور قيام الدولة المضيفة بتمويل المشروع بشكل كامل، وذلك لأنه على الاغلب ان ميزانيتها مثقلة بالأعباء والالتزامات ، الا انها تقدم ضمانات للمشروع، من بينها قد تكون هي العميل الرئيسي الذي يتولى شراء المنتجات والخدمات التي تقدمها شركة المشروع ، وهذا هو الحد الادنى من الضمان[٢].

المطلب الثاني
آلية تمويل القطاع الخاص لمشروعات البنى التحتية

تعد مرحلة التمويل من المراحل المهمة التي يمر بها المشروع لغرض انجازه وتشغيله وفق الصورة التي تم الاتفاق عليها ، حيث يتطلب تنفيذ مشروعات البنى التحتية تمويل كاف تلتزم به شركة المشروع ، ولتوضيح ذلك سوف نتناوله تباعاً في فرعين ، نخصص الاول عن تعريف التمويل ، بينما نخصص الثاني عن كيفية التمويل .

الفرع الاول
تعريف التمويل

يعرف التمويل لغة بانه الامداد بالمال [٣] وفي الاصطلاح هو توفير المال لاستثمار جديد ، واذا لم يتوفر هذا المال من مدخرات المستثمر يتم الاقتراض من مدخرات مستثمر اخر[٤].

ويعرف الكاتب (بيش) التمويل بانه "الامداد بالأموال اللازمة في اوقات الحاجة اليها" ويعرف ايضاً بانه " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام)[٥].

وكذلك يعرف انه كافة الاعمال التنفيذية والتي بموجبها يتم الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد في تفعيل قيمة النقود المتوقع الحصول عليها مستقبلاً وفق النقود المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منها، والمخاطر التي تحيط بها واتجاهات السوق المالي[٦].

من جملة التعريفات التي ذكرناها نستطيع القول ان التمويل هو عملية دعم المشاريع الاقتصادية العامة والخاصة بالأموال لغرض انجازها وتطويرها بمعنى اخر انه الداعم الحقيقي الفعلي للنهوض بشتى المشروعات.

الفرع الثاني
آلية التمويل

لتنوع المشروعات واختلافها يحتاج الى عمليات تمويل كافية لكي تنمو وتتطور على اعتبار ان التمويل هو الدم الجاري للمشروع ويلعب دوراً بارزاً وفعال في رسم وتحقيق السياسة التنموية للبلاد من خلال عدة طرق [٧].

---

[١] - د. مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢٩٧.

[٢] - محمد عبد الواحد سالم، جدوى التقويم المحاسبي لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في مشروعات البنية الاساسية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص٩٨.

[٣] - معجم مختار الصحاح ، ط٧، المطبعة الاميرية ، القاهرة، ١٩١٦، ص٦٣٩.

[٤] - معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص١٨٢.

[٥] - ينظر الموقع الالكتروني www.acc4arab.com.

[٦] - زياد خلف خليل الجبوري، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل واثارها في تحقيق النمو ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٣٦.

[٧] - غبار فتيحة ، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص١٠٣.

١- توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنجاز المشاريع والتي يترتب عليها توفير فرص عمل تقضي على البطالة.
٢- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، والرفاهية للأفراد من خلال تحسين الوضع المعاشي لهم.

في شركة المشروع يتم تمويل مشروعات البنى التحتية بأكثر من وسيلة منها تمويل المشروع بدون حق الرجوع ، وتمويل المشروع مع حق الرجوع المحدود [١] وهي تلجأ لتلك الطرق لضخامة حجم مشروعات البنى التحتية والتي تحتاج الى تمويل كافي:

١- التمويل بدون حق الرجوع :

يشكل هذا النوع من التمويل خطورة كبيرة بالنسبة للمقرضين ، حيث لا يكون لهم حق الرجوع على اصحاب المشروع للمطالبة بمبلغ القرض ، وانما يتم تحصيل قروضهم من عائد المشروع وتدفقاته النقدية التي يحصل عليها عند تشغيله ، اضافة الى اصول المشروع من مباني والات ومعدات [٢] وانعكست تلك المخاطر الى قلة استخدام هذا النوع من التمويل واذا ما تم استخدامه فيجب اعداد دراسة جدوى للمشروع حتى يكون له القدرة الكافية للوفاء بالالتزامات المترتبة عليه.

٢- التمويل مع حق الرجوع المحدود:

يتمثل التمويل وفق هذه الالية بضمانات تحصل عليها البنوك ومؤسسات التمويل من قبل المساهمين بالمشروع كضمان الكفاءة في التشغيل وعدم التأخير في تنفيذ لمشروع وغيرها ، وتنتهي تلك الضمانات بإتمام بناء المشروع وتشغيله وعندها يكون قادراً على مواجهة التزاماته دون اللجوء للمقرضين [٣] ويتم اللجوء الى هذا النوع من التمويل على نطاق اوسع من النوع الاول المشار اليه اعلاه وذلك للضمانات التي يقدمها المشروع للمقرضين وتكون بمثابة اداة دعم تضمن حقوقهم وتمنحهم الثقة والامان عند التعامل بتمويل تلك المشروعات.

وللبنوك التجارية ايضاً الدور الكبير في تمويل مشروعات البنى التحتية ، حيث تعتمد اغلب تلك المشروعات على الاقتراض من البنوك لضخامة حجم الاستثمارات في البنى التحتية والتي تحتاج الى قاعدة تمويلية تكون قادرة على سد احتياجات المشروع ، ويكون التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية اما عن طريق المساهمة المباشرة بنسبة من راس مال شركات المشروع ، او عن طريق قروض طويلة او قصيرة الاجل[٤].

وكان لمؤسسة التمويل الدولية دور كبير في دعم القطاع الخاص في الدول النامية لإقامة مشروعات البنى التحتية من خلال وضع اطار تنظيمي لهذه المشروعات تتمثل بالاتي[٥] :

١- مساعدة الدول مانحة الامتياز في تقديم استشارات الجدوى الاقتصادية فيما يخص اختيار المشاريع التي تتناسب مع احتياجات وخطة التنمية الاقتصادية لديها.
٢- تزويد المستثمرين بكامل المعلومات التي تمكنهم من الاطلاع على الفرص الاستثمارية في مشروعات البنى التحتية في الدول النامية.

---

[١] -د. امل البشبيشي ، نظام البناء والتشغيل والتحويل ، جسر التنمية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس والثلاثون ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٤ ، ص ٨، منشور على الموقع الالكتروني : http//www.arab

[٢] - د.امل البشبيشي ، مصدر سابق ، ص ٨ ، ينظر ايضاً دليل الاونيسترال التشريعي ان مشاريع البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص ، مصدر سابق ، ص١٨.

[٣] - د. هاني سري الدين ، مصدر سابق ، ص١٥٣ . د. امل البشبيشي ، مصدر سابق ، ص٨.

[٤] - وسام محمد حسن ، الاطار القانوني لعقود مشاريع البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ، ٢٠١٦، ص٨٢.

[٥] - التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لسنة ٢٠١٣ على الموقع الالكتروني :
http://www.ifc.org

٣- تشجيع شركات البنى التحتية على الاقتراض من الاسواق الدولية للاسهم.
٤- مراجعة الاطار التنظيمي ببين الدولة مانحة الامتياز والقطاع الخاص للتأكد من القيام بالخطوات التنفيذية الخاصة بهذه المشاريع.
من خلال ما تقدم نستطيع القول ان الاتجاه الحديث ذهب الى خصخصة مشروعات البنى التحتية واخراجها من المفهوم التقليدي الذي كان يعطي للدولة الدور الاساسي والوحيد في تمويل تلك المشروعات وتحمل المخاطر بمفردها ، ولكن مع الوضع الحالي اصبح للقطاع الخاص دور بارز في تمويل المشروعات سواء كان بمشاركة القطاع العام او تحمل المسؤولية من جانبه فقط، وتتطلب خصخصة البنى التحتية لكي تفي بأغراضها عدة اطراف ، اهمها الدولة ، وشركة المشروع ، والمقرضين ، والمستثمرين ، ومقاول البناء ، والمشغل.

الخاتمة :

توصلنا من خلال بحثنا الموسوم(دور شركات القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنى التحتية) الى جملة من النتائج والتوصيات نوردها بالاتي:

اولاً: النتائج :

١- ان تمويل المشاريع عن طريق القطاع الخاص يؤدي الى تقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل الانفاق وتجنب القروض.

٢-للدور الكبير الذي تلعبه شركات القطاع الخاص في تمويل المشروعات من خلال استخدام اساليب ذات كفاءة عالية وكلفة اقل، اصبح دور الدولة مقتصراً على التوجيه والاشراف اكثر منه في جانب التمويل.

٣-التمويل عن طريق القطاع الخاص له دور كبير في توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنجاز المشاريع بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة للدولة.

ثانياً: التوصيات :

١-ندعو المشرع العراقي الى وضع قوانين تكفل تنظيم القطاع الخاص بشكل افضل ، وتنظيم قوانين للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على غرار المشرع المصري والفرنسي بما ينعكس اثره على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير قطاعات خدمية متنوعة.

٢-توفير حماية قانونية كافية لأصحاب شركات المشاريع الخاصة (المحلية والاجنبية) ، خاصة وان بلدنا العراق لا يوجد فيه قانون للتحكيم ، وهذا بدوره ينعكس على قلة الاستثمارات الاجنبية نتيجة مخاوفهم من ضعف الحماية القانونية خاصة وان العراق يعاني من تردي للأوضاع الامنية وهذا ايضاً ينعكس سلباً على قلة المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات.

٣-نوصي شركات القطاع الخاص بضرورة الاعتماد على التمويل الخارجي (البنوك الخارجية) وذلك بسبب العجز المالي التي تمر بها البنوك الداخلية نتيجة الاحداث الارهابية الاخيرة التي اجتاحت البلاد وازمة النزوح حيث اثقلت بقروض لم يتم تسديدها.

المصـــادر :

اولاً:- الكتب

١- د.رشدي صالح عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢- د.سلطان ابو علي، الاثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الاساسية والاجتماعية ، ط١، منشورات الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت ، ٢٠٠٢.

٣- د.سمير محمد عبد العزيز ، نظام البناء والاستغلال ونقل الملكية (Bot) لتمويل وادارة وتحديث مشروعات البنية الاساسية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.

٤- د. سيدي محمود ولد سيدي ، المشاكل الهيكلية للتنمية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥ .

٥- د.محسن احمد الخضيري ، الديون المتعثرة (الاسباب والعلاج) ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٦- د.محسن احمد الخضيري، مشروعات البنية الاساسية الممولة ذاتيا من القطاع الخاص، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٧- د.مروان القطب ، طرق خصخصة المرافق العامة ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٨- د.مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٩.

٩- معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥.

١٠- معجم مختار الصحاح ، ط٧، المطبعة الاميرية ، القاهرة، ١٩١٦.

١١- د.هاني سري الدين ، التنظيم القانوني لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

١٢- د.هاني صلاح سري الدين ، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٠ .

١٣- د.وسام محمد حسن ، الاطار القانوني لعقود مشاريع البنى التحتية الممولة من القطاع الخاص، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ، ٢٠١٦.

ثانياً:- الرسائل والاطاريح :

١- ايهاب السيد يوسف ، النظام القانوني لعقود انشاءات البنية الاساسية عن طريق التمويل الخاص ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.

٢- زياد خلف خليل الجبوري، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل واثارها في تحقيق النمو ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣- غبار فتيحة ، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٥ .

٤- محمد عبد الواحد سالم ، جدوى التقويم المحاسبي لمشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في مشروعات البنية الاساسية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

ثالثاً:- البحوث والدراسات

١- د. احمد خلف حسين الدخيل، د. ذنون يونس صالح، مزايا عقود الدفع بالأجل في مشروع قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٣.

٢- - مؤشرات تنمية القطاع الخاص – الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤).

رابعاً:- القوانين

١- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .

٢- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ .

٣- قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٤- قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ .

خامساً:- المواقع الالكترونية:
١- - الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك الدولي www.albankaldawli.org
٢- الموقع الالكتروني الخاص بأحكام الاونسيترال التشريعي http/www.uncitral.org
٣- الموقع الالكتروني الخاص بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:
http//acpss.ahram.org.eg
٤- الموقع الالكتروني www.acc4arab.com.
٥- امل البيشي ، نظام البناء والتشغيل والتحويل ، جسر التنمية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس والثلاثون ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٤ ، ص ٨، منشور على الموقع الالكتروني : http//www.arab
٦- التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لسنة ٢٠١٣ على الموقع الالكتروني :
http://www.ifc.org